www.eojm.org

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

التقرير الربع سنوي الثالث

يوليو – سبتمبر 2021

EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد
وحدة المساعدة والدعم القانوني
تحرير
وحدة البحوث والدراسات
بالمؤسسة

تصميم
الوحدة الإعلامية

المقدمة

تعتبر أوضاع الصحفيين والإعلاميين من أهم مؤشرات قياس حرية الرأي والتعبير في الدول المدنية الحديثة، حيث تشكل الصحافة والإعلام الحر أهم المصادر التي يستقي منها المواطنون الأخبار والمعلومات التي تمكنهم من تكوين قناعاتهم ومواقفهم تجاه مختلف القضايا، كما تساهم في إنارة الرأي العام وتعزيز دوره الرقابي تجاه أداء الحكومة ومؤسسات الدولة.

وفى مصر يعاني الصحفيون، من استخدام السلطات المصرية بأجهزتها المختلفة سياسة تكميم الأفواه والتضييق على المجال الصحفي وحرية الرأي والتعبير واستهداف الصحفيين، سواء عن طريق الحملات الأمنية وإلقاء القبض عليهم وتوجيه الاتهامات بالإنضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة إذ جاءت غالبية تلك القضايا دون سند سوى التحريات المرفقة بالأوراق، وذلك للتنكيل بالصحفيين والإعلاميين المعارضين.

هذا بالإضافة إلى استمرار استخدام الحبس الإحتياطي المطول وإساءة استخدام السلطات للحبس الاحتياطي وتحول من إجراء احترازي خوفا من هروب المتهم أو العبث بالأدلة أو التأثير على الشهود الي عقوبة، فلا يزال عدد من الصحفيين خلف القضبان في غياب السجون بسبب أداء عملهم لأجل غير مسمى، ولمدد تخطت الحد الأقصى المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية.[1]

وقد شهد الربع الثالث من عام 2021 استمرار صدور قرارات إخلاء سبيل عدد من الصحفيين" والنشطاء سواء بتدابير احترازية أو بضمان محل إقامتهم، وهى خطوة نالت رضا واستحسان كل المتابعين والمعنيين بالشأن الحقوقي والصحفي في مصر، وهو ما ينبئ عن استمرار إخلاءات السبيل في الفترة القادمة.

أما الظاهرة التي أصبحت رائجة في أغلب القضايا والمحاكمات السياسية مؤخرًا؛ تأجيل القضايا بسبب تعذر وزارة الداخلية إحضار المتهمين من محبسهم إلى النيابة أو المحكمة، الأمر الذي اعتبره حقوقيون أحدث وسائل القمع التي يتبعها النظام ضد معارضيه. وذلك لأن التعذرات الأمنية تؤثر بالسلب على سير العدالة، وسرعة إنجاز المحاكمات، لا سيما مع عدم إخطار المحامين بهذه القرارات سلفًا أو بأسبابها.

ولا تزال جائحة كورونا تلقي بظلالها على الأوضاع في مصر، حيث ساهمت الجائحة بشكل سلبي على التقاضي، فلا تزال نيابة أمن الدولة مستمرة في نظر جلسات تجديد حبس المتهمين أمام النيابة دون حضورهم، ويتم تجديد الحبس على الورق فقط، وعدم إتاحة المجال للمتهم في المثول أمام جهة التحقيق، أو من يمثله قانوناً للإدلاء بدفاعه، وهو ما أثر بالسلب على حقوق المتقاضين، بالإضافة إلى القبض على المنتقدين للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تلك الجائحة واحتجازهم ومحاكمتهم.

1- راجع نص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950 وفقًا لآخر تعديلاته

المنهجية

تهدف النشرة القانونية إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجدت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم الجنائية والمدنية، وآخر التطورات بها، وصور الدعم الذي قدمته وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، للصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الربع الثالث (يوليو- سبتمبر) عام 2021.

وتعتمد الوحدة القانونية على معايير محددة لقبول تقديم الدعم المناسب للصحفيين/ ات والإعلاميين/ات، سواء كانت قضاياهم تتعلق بحرية الإعلام والصحافة أم لا، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1- أن يكون سبب القضية له علاقة بكتابة أو صور منشورة أو كلام مُذاع لهذا الصحفي/ة أو الإعلامي/ة.

2- أن يكون ما تم نشره من خلال كيان أو مؤسسة صحفية أو إعلامية سواء كانت جريدة أو قناة أو موقع إلكتروني.

3- أن يكون سبب القضية مُرتبط بعمل هذا الصحفي/ة أو الإعلامي/ة في تغطية أحداث معينة مع وجود تصريح من المؤسسة الصحفية التابع لها، أو وجود اعتراف رسمي من هذه المؤسسة بعمل هذا الصحفي لديها أو أنه كان في مهمة صحفية تابع لها.

وفي حالة انطبقت تلك المعايير على القضية محل الخلاف، يقوم المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتقديم الدعم اللازم، وذلك عن طريق ثلاثة أنواع من الدعم:

- **الدعم القانوني المباشر للصحفيين:** من خلال الإنابة القانونية أو الحضور الشخصي مع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، عن طريق تمثيلهم أمام الجهات القضائية المختلفة، على سبيل المثال لا الحصر (المحاكم المدنية والعمالية ومكاتب خبراء وزارة العدل وهيئة التأمينات الاجتماعية ولجان فض المنازعات، ومكاتب العمل، والنيابة العامة أو نيابة أمن الدولة ومحاكم الجنايات والجنح)، والتي يكون طرفها الصحفي/ة أو الإعلامي/ة بسبب عمله الصحفي، وذلك من خلال حضور تحقيقات النيابة أو تجديدات الحبس، أو جلسات المحاكمة، أو جلسات المرافعة وتقديم الدفاع الشفهي أو المكتوب وتقديم الحجج و الأدلة والبراهين في سبيل الدفاع عنه واثبات براءته، وتقديم الشكاوى وتحرير المحاضر، واستخراج الأوراق والمستندات وتقديمها في الدعاوى القضائية، وكذلك القيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة، والطعن بكافة طرق الطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في المواعيد القانونية.

- **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق تقديم النصائح والإرشادات وتقديم التوصيات القانونية في مختلف المسائل والوقائع، سواءً عن طريق المنصات الشفوية أو المكتوبة، لكي يكونوا على دراية ومعرفة بالقوانين الخاصة بالعمل الصحفي لتجنب الملاحقات القضائية ولمعرفة حقوقهم، وما هي الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها حال تعرضهم لمشكلة قانونية، وتفسير وشرح القوانين والقواعد والتعليمات والأحكام الصادرة وذلك من خلال التواصل مع محامي الصحف والصحفيين وذويهم، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري، هذا بالإضافة إلى متابعة الوضع التشريعي في مصر المنظم للعمل الصحفي والإعلامي باستمرار لمتابعة التعديلات التشريعية سواء أكانت تعديل دستوري أو نص قانوني أو لوائح أو قرارات.

- **المتابعة القانونية:** وذلك بمتابعة المستجدات وآخر التطورات القانونية لقضايا الصحفيين والإعلاميين مثل متابعة جلسات تجديدات الحبس أو تجديدات التدابير الاحترازية أو متابعة إجراءات تنفيذ إخلاء سبيل الصحفيين و الإعلاميين حتى إطلاق سراحهم من قسم الشرطة التابع لهم، وذلك عن طريق التواصل المباشر مع ذويهم أو مع من يمثلهم قانوناً، أو عن طريق متابعة كافة وسائل الإعلام المختلفة بالنسبة للصحفيين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر معهم، أو مع من يمثلهم قانوناً.

وفيما يلي يقدم المرصد المصري، عرضًا ورصدًا للقضايا المنظورة أمام المحاكم المدنية و النيابات ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الإداري للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتطورات التي حدثت بها، والمجهودات والخدمات الاستشارية التي قام بها "المرصد" تجاه كل صحفي، خلال الفترة من 1 يوليو إلى 30 سبتمبر 2021.

القسم الأول:

رصد قضايا الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الثالث من عام 2021

يهدف هذا القسم إلى عرض قضايا الصحفيين والإعلاميين التي قام فيها "المرصد" بتقديم الدعم القانوني المباشر وغير المباشر، وكذا المتابعة القانونية خلال الفترة من (1 يوليو – 30 سبتمبر 2021)، ففي الفترة المشار إليها، قام "المرصد" بمتابعة عدد (30) قضية للصحفيين/ات والإعلاميين /ات.

وفيما يلي تصنيف هذه القضايا وفقًا لموضوع القضية، والجهة المنظور أمامها القضية، والقرارات والأحكام الصادرة، وكذلك وفقًا للتوزيع الجغرافي، ونختتم القسم بتسليط الضوء على القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من جانب المرصد.

تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

شكل رقم (1) تصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية

خلال الربع الثالث من عام 2021، جاءت القضايا العمالية متفوقة على القضايا الجنائية وقضايا القضاء الإداري والتظلمات بنسبة 46.7% لصالح الأولى، و 40% لصالح الثانية، و 10% لصالح الثالثة، و 3.3% لصالح الرابعة.

وجاءت قضايا الفصل التعسفي المرفوعة من جانب الصحفيين والإعلاميين، فى المرتبة الأولى بنسبة 30% بواقع تسع قضايا من إجمالي عدد القضايا، فيما حلت قضايا استئناف فصل تعسفي في المرتبة الثانية بنسبة 6.9% بواقع قضيتين من إجمالي عدد القضايا.

بينما تساوت في المرتبة الثالثة قضايا استئناف عرض أمر فصل عامل، واستئناف تضرر من توقيع جزاء، واحتساب فترة تأمينية بنسبة 3.3% بواقع قضية واحدة لكل منهم.

وفيما يتعلق بالقضايا الجنائية جاءت في المرتبة الأولى قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية بنسبة 20% بواقع ست قضايا من إجمالي عدد القضايا، بينما حلت قضايا جنحة تظاهر في المرتبة الثانية بنسبة 10% بواقع ثلاث قضايا من إجمالي عدد القضايا.

وتساوت في المرتبة الأخيرة قضايا مشاركة جماعة إرهابية، وقضايا الترويج لارتكاب جرائم إرهابية، و جنحة سب وقذف وتشهير بنسبة 3.3% بواقع قضية واحدة لكل منهم.

فى السياق ذاته بلغت نسبة القضايا المرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري (طعن علي قرار إداري سلبي) 10% بواقع ثلاث قضايا من إجمالي عدد القضايا، فيما بلغت نسبة التظلمات من قرار لجنة القيد بنقابة الصحفيين 3.3% بواقع تظلم واحد.

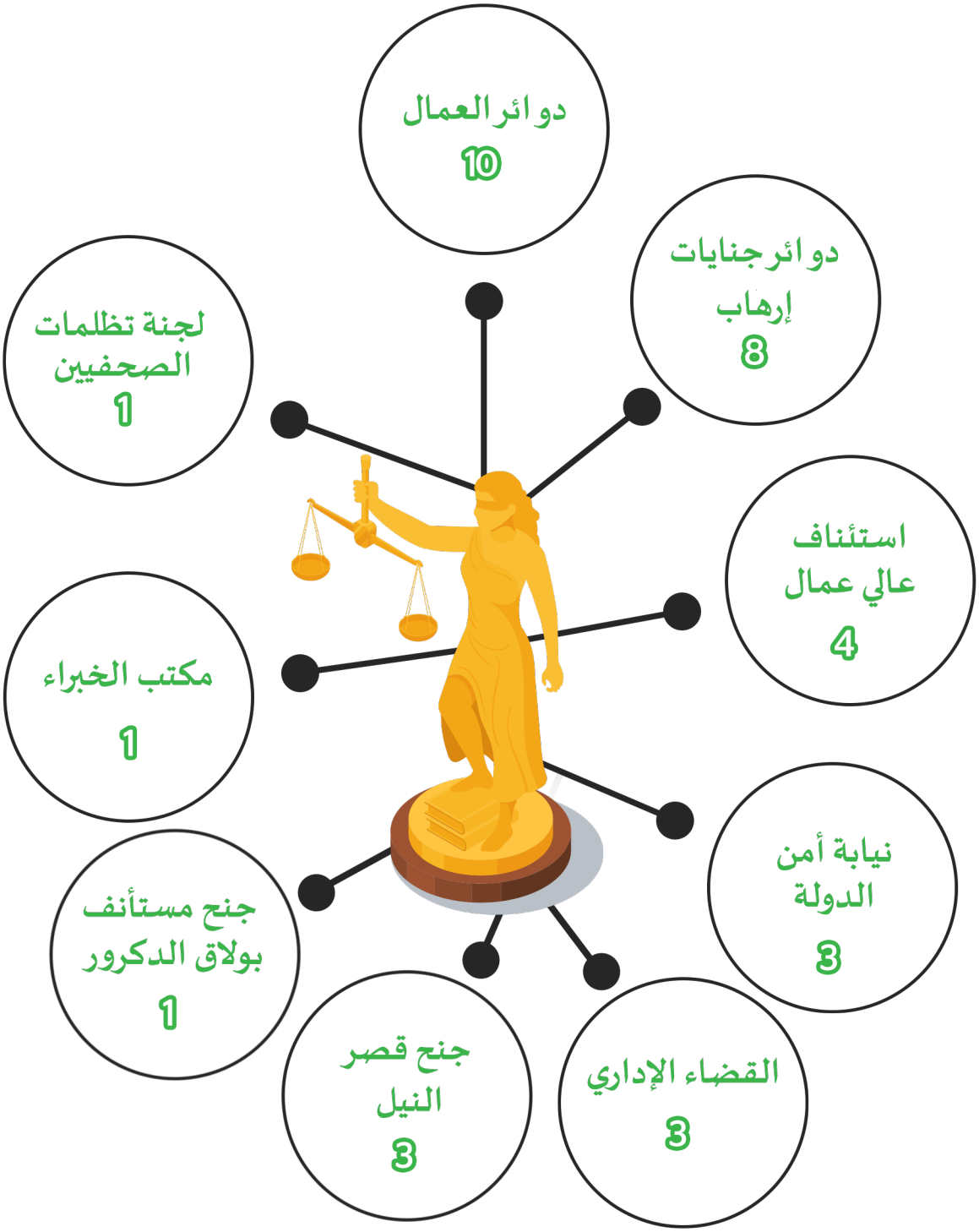

شكل رقم (2) تصنيف القضايا وفقا للجهة المنظورة أمامها

يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية؛ وهناك أكثر من قضية نظرت أمام جهتين خلال الفترة المشار إليها سالفاً؛ على سبيل المثال (قضية احتساب فترة تأمينية منظورة أمام دوائر العمال وأمام مكتب الخبراء) وهو ما يفسر زيادة عدد الجهات المنظور أمامها القضايا عن عدد القضايا المقدم لها الدعم القانوني خلال الربع الثالث من عام 2021.

وقد جاءت في المرتبة الأولى الدوائر العمالية التي تنظر قضايا الفصل التعسفي للصحفيين بنسبة 29.4% بواقع 10 قضايا من إجمالي عدد القضايا.

وفي المرتبة الثانية جاءت القضايا المنظورة أمام دوائر جنايات الإرهاب بنسبة 23.5% بواقع ثماني قضايا من إجمالي عدد القضايا.

وفي المرتبة الثالثة جاءت القضايا المنظورة أمام دوائر الاستئناف العالي عمال بنسبة 11.7% بواقع أربع قضايا من إجمالي عدد القضايا.

وفي المرتبة الرابعة تساوت القضايا المنظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا مع قضايا القضاء الإداري، والقضايا المنظورة أمام جنح قصر النيل بنسبة 8.9% بواقع ثلاث قضايا لكل منهم من إجمالي عدد القضايا.

وفي المرتبة الأخيرة تساوت القضايا المنظورة أمام جنح مستأنف بولاق الدكرور، مع القضايا المنظورة أمام مكتب الخبراء، والقضايا المنظورة أمام لجنة تظلمات الصحفيين بنسبة 2.9% بواقع قضية واحدة لكل منهم من إجمالي عدد القضايا.

تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

شكل رقم (3) تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

أصدرت المحاكم الجزئية ومحاكم الاستئناف، والنيابات في قضايا الصحفيين والإعلاميين (42) حكمًا وقرارًا خلال الربع الثالث من 2021، وهناك أكثر من قضية صدر فيها أكثر من قرار خلال الفترة المشار إليها سلفاً، وهو ما يفسر أن عدد القرارات أكثر من عدد القضايا المقدم لها الدعم القانوني.

ويمكن تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة، حيث جاءت في المرتبة الأولى قرارات تأجيل نظر القضايا العمال بنسبة بلغت 26.2% بواقع (11) قرارًا من إجمالي القرارات، وتلاه في المرتبة الثانية قرارات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات بنسبة بلغت 14.3% بواقع ستة قرارات من إجمالي القرارات.

وفي المرتبة الثالثة تساوت إصدار أحكام مع قرارات إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة بنسبة بلغت 11.9% بواقع خمسة أحكام وقرار لكل منهما من إجمالي عدد القرارات و الأحكام.

و جاءت قرارات تأجيل نظر استئناف، في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 7.2% من إجمالي عدد القرارات بواقع ثلاثة قرارات من إجمالي عدد القرارات و الأحكام، و في المرتبة الخامسة تساوت قرارات تأجيل أمر تجديد حبس مع قرار حجز دعوى للنطق بالحكم وقرار حجز دعوى لتقرير المفوضين بنسبة بلغت 4.7% من إجمالي عدد القرارات بواقع قرارين لكل منهم.

وفي المرتبة الأخيرة، تساوى قرار رفع التدابير الاحترازية، قرار تجديد التدابير الاحترازية، مع قرار إخلاء سبيل بتدابير احترازية، وقرار حجز استئناف للنطق بالحكم، وقرار تأجيل مناقشة مكتب الخبراء، وقرار مد أجل للنطق بالحكم بنسبة بلغت 2.4% من إجمالي عدد القرارات بواقع قرار واحد لكل منهم.

شكل رقم (4) تصنيف القضايا وفقًا للتوزيع الجغرافي

توزعت قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للتوزيع الجغرافي بين محافظتي القاهرة و الجيزة بنسبة 53.3% في محافظة القاهرة بواقع (16) قضية، وبنسبة 46.7% في محافظة الجيزة بواقع 14 قضية.

تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد

شكل رقم (5) تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد

قدم المرصد دعماً قانونياً مباشرًا للصحفيين/ات والإعلاميين/ات بنسبة بلغت 93.3% بواقع (28) قضية، بينما قدم متابعة قانونية لقضيتين بنسبة 6.7% من إجمالي القضايا المقدم لها دعماً.

القسم الثاني:

عرض وتحليل قانوني لقضايا الصحفيين خلال الربع الثالث من عام 2021

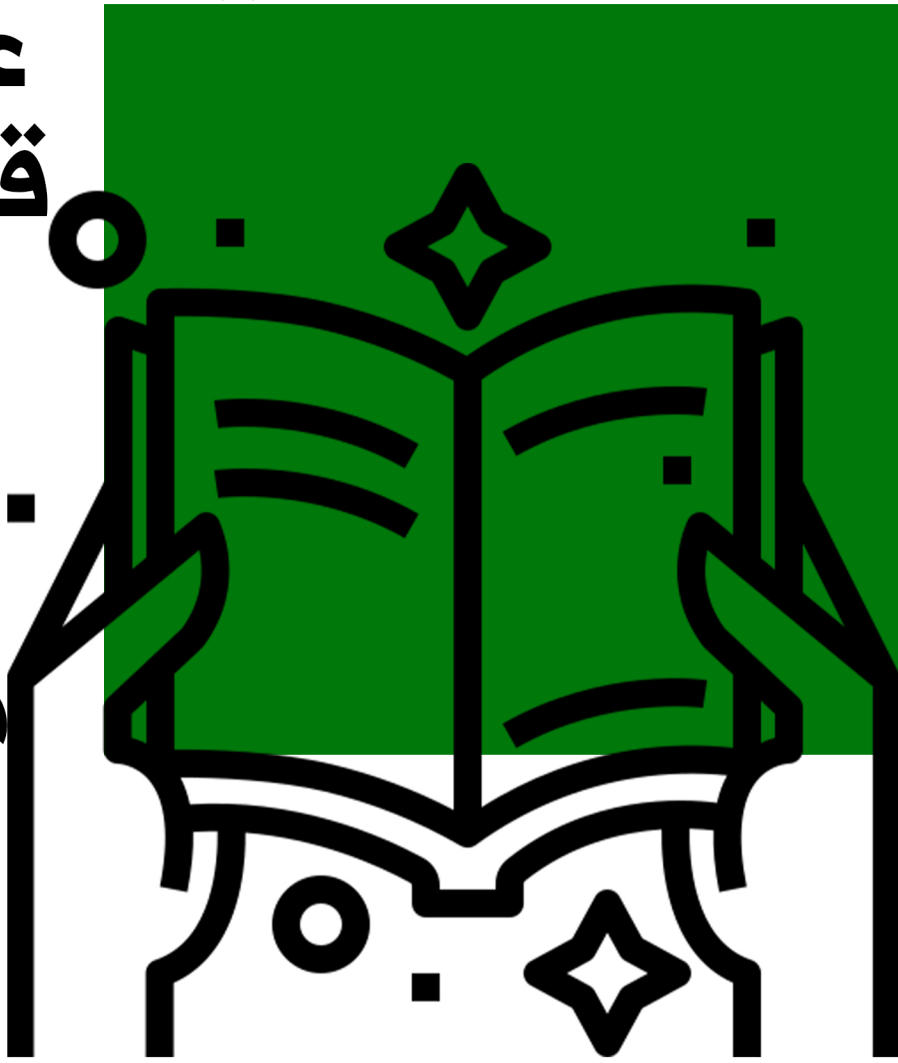

يسلط هذا القسم الضوء على عدد من القضايا التي برزت أثناء عمل الوحدة القانونية خلال الثالث شهور الثالثة من عام 2021 ، ومن ثم سيتم تسليط الضوء على أهم الأحكام التي صدرت في عدد من القضايا العمالية، و قرارات إخلاء السبيل التي صدرت لعدد عدد من الصحفيين المقدم لهم الدعم القانوني.

كما يشير هذا القسم إيضًا إلى وقائع القبض التي تمت من قبل قوات الأمن لعدد من الصحفيين أثناء وبسبب تأدية عملهم، والصحفيين المحبوسين احتياطيًا، وذلك خلال الفترة من "1 يوليو - سبتمبر 2021 ".

1- بالنسبة للقضايا العمالية:

تلاحظ خلال الربع الثالث من عام 2021 تزايد عدد القضايا العمالية التي تتولى الوحدة القانونية تقديم الدعم والمساعدة القانونية لها مقارنةً بباقي القضايا التي يتولى محامو المؤسسة تقديم الدعم القانوني لها، وذلك بسبب تزايد عدد الصحفيين المفصولين تعسفيًا إما بسبب تخفيض عدد العاملين بتلك المؤسسات، أو بسبب فصلهم على خلفية ممارسة حقهم في التعبير عن رأيهم الشخصي ووجهات نظرهم السياسية عبر حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد حظت القضايا العمالية خلال الربع الثالث بالنصيب الأكبر في التطورات والمستجدات التي حدثت في قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من حيث التأجيلات و صدور أحكام، فقد أصدرت دوائر العمال ثلاثة أحكام تمهيدية سواء بالإحالة إلى مكتب الخبراء أو بإحالة القضية للاستجواب.

2- بالنسبة للقضايا الجنائية:

شهد الربع الثالث من عام 2021 حصول الوحدة القانونية على عدد من قرارات إخلاء سبيل لعدد من الصحفيين سواء من محاكم الجنايات، أو من النيابة العامة أو من نيابة أمن الدولة العليا خلال تلك الفترة:-

• في يوم 4 يوليو 2021 قررت محكمة الجنايات استبدال الحبس الإحتياطي بأحد التدابير الاحترازية للصحفي أحمد خليفة على ذمة القضية رقم 65 لسنة 2021 حصر أمن الدولة العليا والتي كان يواجه فيها تهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها و استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الارهابية، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وفي 8 سبتمبر قررت نيابة أمن الدولة العليا رفع التدابير وإخلاء سبيله بضمان محل إقامته.

• وفي 18 يوليو 2021 قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل كل من الصحفي مصطفى الأعصر ، والصحفي معتز ودنان بضمان محل إقامتهما، وذلك على ذمة القضية رقم 1898 لسنة 2019 حصر أمن دولة العليا، وقد وجهت نيابة أمن الدولة "للاعصر" اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، كما وجهت "لودنان" اتهامات مشاركة جماعة إرهابية والترويج لأفكار تلك الجماعة.

• فى 9 سبتمبر 2021 قررت نيابة قصر النيل الجزئية إخلاء سبيل ثلاثة صحفيين بضمان محل الإقامة، بعد عرضهم على النيابة بتاريخ 8 سبتمبر 2021، ووجهت لهم النيابة اتهام بالتظاهر وقررت عرضهم باكر في اليوم التالي رفقة التحريات.

كما شهد الربع الثالث من عام 2021 استمرار ملاحقة الصحفيين بسبب أداء عملهم:-

• في أول أغسطس 2021 قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الصحفي ربيع الشيخ من مطار القاهرة الدولي، وعرضه على نيابة أمن الدولة والتحقيق معه على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة العليا ووجهت له النيابة اتهامات الإنضمام إلى جماعة إرهابية وتلقي تمويل ونشر أخبار كاذبة، ولا يزال الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.

• وفي 7 سبتمبر 2021 قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على ثلاثة صحفيين من أمام نقابة الأطباء بشارع القصر العيني، وذلك أثناء تأدية عملهم، (تغطية صحفية لأحد المؤتمرات الطبية)، وتم عرضهم في اليوم التالي على نيابة قصر النيل الجزئية.

كما شهد الربع الثالث من عام 2021 استمرار حبس عدد من الصحفيين، واستخدم السلطات المصرية للحبس الإحتياطي المطول:-

1- قررت محكمة الجنايات الدائرة الثالثة ارهاب بجلسة 19 سبتمبر 2021، تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب، والصحفي أحمد شاكر، في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة العليا.

يذكر أن "الخطيب" تم إلقاء القبض عليه بتاريخ 12 أكتوبر 2019، وعرض على نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 14 أكتوبر 2019، ووجهت له اتهامات الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة. ولا يزال محبوسا احتياطيا على ذمة القضية سالفة الذكر لمدة تخطت الحد الأقصى المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية.

أما الصحفي أحمد شاكر فقد وجهت له نيابة أمن الدولة العليا تهمة مشاركة جماعة إرهابية، ويذكر أنه تم القبض عليه بتاريخ 28 نوفمبر 2019، وعرض على نيابة أمن الدولة في القضية سالفة الذكر بتاريخ 30 نوفمبر 2019، ولا يزال محبوسا احتياطيا على ذمة القضية.

2- قررت محكمة الجنايات الدائرة الثالثة ارهاب بجلسة 27 سبتمبر 2021، تجديد حبس الصحفي أحمد علام في القضية رقم 558 لسنة 2020 حصر أمن دولة العليا وقد وجهت له نيابة أمن الدولة اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام موقع من مواقع التواصل الإجتماعي، ويذكر أنه تم القبض عليه بتاريخ 21 أبريل 2020 وتم عرضه على نيابة أمن الدولة في 27 أبريل 2020 ، ولا يزال محبوسا احتياطيا على ذمة القضية.

3- قررت محكمة الجنايات الدائرة الثالثة إرهاب فى جلسة 6 سبتمبر 2021، تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة وقد وجهت له نيابة أمن الدولة تهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام موقع من مواقع التواصل الإجتماعي، ويذكر أنه تم القبض عليه 28 مايو 2020 وتم عرضه على نيابة أمن الدولة في 27 يونيو 2020 ، ولا يزال محبوسا احتياطيا على ذمة القضية.

هذا بالإضافة إلى استمرار تجديد التدابير الاحترازية للصحفي محمود جمعة على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والتى كان يواجه فيها تهمة الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور، وبث ونشر أخبار كاذبة، وذلك بعد قضائه ما يقرب من 4 سنوات من الحبس الإحتياطي.

المـــرصـــد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016.
وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.ا
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا
دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.